أثر الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي 1929ـ 1933على الحياة الاجتماعية في العراق

المدرس الدكتور
ياسين طه ياسين
جامعة البصرة ـ كلية الآداب

لمحة تاريخية عن الأزمة وآثارها العامة على العراق :

تتحكم التطورات الاقتصادية لأي مجتمع بالحياة الاجتماعية لذلك المجتمع ، إذ تنعكس نتائج تلك التطورات الايجابية منها أو السلبية في تلك الحياة بمظاهر اجتماعية تأخذ طابعا ايجابيا حينما ينتعش اقتصاد ذلك المجتمع ، وسلبيا حينما يسود اقتصاده حالة الكساد 0 كانت الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي 1929 – 1933 واحدة من أهم تلك التطورات التي حلت بالعالم ، والتي اختلفت بميزاتها عن الأزمات الاقتصادية التي سبقتها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين 0 بدرجتها وشموليتها للعالم على حد سواء 0 إذ انخفض الإنتاج العالمي خلا لها إلى الثلث تقريبا ، كما صاحبتها حالات الإفلاس في الشركات والمصارف والمعامل وكساد كبير في الميدان التجاري 0 كما اقترن معها ظهور حالات البطالة بأرقام عالية بلغ تعدادها في وسط الطبقة العاملة في فترة تفاقم الأزمة عام 1932 بحدود 26,5 مليون عاطل في 32 دولة 0 إضافة إلى البطالة المقنعة التي بلغت بحدود 10 مليون عامل ، علاوة على إجراءات تخفيض الأجور التي وصلت في بعض الدول الرأسمالية إلى 44 % 0 **(1)** إلا إنها كانت اشد تأثيرا على البلدان النامية على ماحل بالبلدان الرأسمالية نفسها 0 فبسبب حالة الارتباط الاقتصادي والسياسي المباشر أو غير المباشر للأولى بالثانية أن ظهرت آثار الأزمة على الأولى بشكل سريع وعميق في مختلف جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك ، بأضعاف درجة ماحل بالبلدان الرأسمالية نفسها0

كان العراق واحد من تلك البلدان التي عانت من تلك الأزمة ، فبحكم ارتباطه الطويل مع بريطانيا في الجانب الاقتصادي ، الذي أتضح من خلال الارتفاع التدريجي في معدل نسب التجارة المتبادلة بينهما في القرن العشرين عنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأرقام مضاعفة 0بلغت أكثر من 20 مرة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى،**(2)** وإضعاف ذلك الرقم ما بعدها 0 إذ كانت ثلث تجارة العراق الخارجية من مجمل تجارته مع العالم من بريطانيا وحدها فقط 0**(3)**

في الوقت نفسه خلق هذا الارتباط الاقتصادي الطويل آثارا في مختلف جوانب الحياة الأخرى في البلاد ، وكان احد تلك الجوانب إنها أثرت في تغيير بناء المجتمع العراقي تدريجيا ، إذ ظهرت شرائح اجتماعية جديدة من جهة ، وتوسعت أخرى من جهة اخرى 0 فقد برزت طبقة تمثلت بأصحاب المشاريع الصناعية وكبار التجار والملاكين الذين استغلوا موارد البلاد الطبيعية والبشرية وكان دخلهم يزيد كثيرا عن حاجياتهم الضرورية والكمالية 0 **(4)** وكان إلى جانبهم طبقة وسطى تمثلت بأصحاب الحرف والمهن والدكاكين وصغار التجار والموظفين والمتعلمين والمثقفين ، إذ أصبح بحكم موقعهم الاقتصادي تمثل العمود الفقري للهيكل الاقتصادي في البلاد 0 **(5)**

من جانب آخر رافق ذلك التطور زيادة في أعداد المجتمع المدني والريفي على حساب المجتمع البدوي ، **(6)** وبخاصة بالنسبة للمجتمع الريفي الذي شكلت الزيادة فيه نسبة عالية بلغت 80% من مجموع السكان وغلب عليه الطابع الزراعي0 **(7)**

تأتي أهمية الدراسة التاريخية في بعض الجوانب المهمة في الحياة الاجتماعية للعراق 0 كون أن التوجه الغالب للدراسات التاريخية اقتصرت على دراسة الدور السياسي لحكومة أو أفراد المجتمع الذين يمثلون النخبة وبشكل مستقل ، دون أن تولي هذه الدراسة اهتماما بدور الشرائح الاجتماعية في خلق تلك النخبة 0 بالرغم من أن هذه الشرائح تعد الركيزة التي تستفيد عليها تلك النخبة في تحقيق كل مصالحها السياسية منها أو الاقتصادية ، وان وجدت تلك الدراسة فهي تشكل عند المقارنة مع الدراسات السياسية والاقتصادية لبلد ما أن تجري بمعزل عن أوضاعه الاجتماعية ، إذ ما يوفـر نظام الحكم في ذلك البلد للمواطنين من حقوق ، وكيف تمارس تلك الحقوق ؟ ولمصلحة من ؟ مسألة ترتبط معرفة الوجود الحقيقي لذلك المجتمع وفي حقيقة العلاقات ألقائمه بين قواه الاجتماعية 0 وبهذا يجب أن

تكون دراسة الحياة الاجتماعية موضوع متشابك تتداخل مفرداتها مع السياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها 0

يحاول البحث دراسة اثر الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933على الحياة الاجتماعية في العراق بما خلفته من مظاهر اجتماعية سلبية وإبراز العلاقة الطردية بين تفاقم الأزمة ألاقتصادية في البلاد وبين تضاعف أرقام تلك المظاهر ، وتوضيح دور الانتداب البريطاني وإجراءات الدولة وأثرهم ا في توسيع هذه المظاهر وشمولها لمساحة واسعة من المجتمع ، مع بيان الأثر الكبير للأزمة في إضعاف دور بعض الشرائح الاجتماعية ونمو الجديد منها في البلاد 0

البدايــات :

ما أن بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية تعصف الاقتصاد العالمي ، إلا وقد ظهرت آثارها السلبية في الاقتصاد العراقي في وقت مبكر أيضا ، كحالة من التدهور في أسعار المنتجات الزراعية في أسواقها المحلية والعالمية **(8)** والى شل حركة تجارته الخارجية 0**(9)** ونتج عنها حالة الفوضى الاقتصادية المتمثلة في حالة الضائقة المالية والإفلاس لدى الشريحة الاقتصادية بأرقام أضعاف ما كان في السنوات التي سبقت الأزمة 0 **(10)** إذ لاتكاد صحف العاصمة تخلو من نشر تلك الحالات يوميا ، إلى درجة أن غرفة تجارة بغداد قدمت طلبا إلى وزارات العدلية والمالية والداخلية ، بإصدار أوامرها إلى مديرية جوازات السفر ، يقتضي بمنع التجار من مغادرة البلاد قبل تسديد مابذمتهم من ديون 0 **(11)** إذ ولدت حالة الضائقة المالية إلى انتشار ظاهرة التعامل بالغش في البضائع المختلفة كالدهن الزائف والشاي المغشوش التي أخذت تغزو السوق بشكل استدعى أثارته أمام المحاكم وإدارة الصحة التي كانت تضع في كل يوم يدها على تلك البضائع 0 **(12)** من جانب آخر ولدت حال ة المعاناة للملاكين الاستياء الكبير في نفوسهم أن أدت بهم إلى إهمال الزراعة 0**(13)** ولهذا فلا عجب أن أطلق فلاحوا الجنوب على سنوات الأزمة اسم سنوات اللوعة 0 **(14)**

من جانب آخر انتشرت الرشوة وبلغت حدا غير طبيعيا في دوائر الدولة ، إذ أصبحت بسبب الضائقة المالية شيئا ضروريا بالنسبة لهم 0 وبلغ استفحالها أن بيعت حتى المناصب الإدارية من اجل الحصول على المال 0**(15)** إلى جانب ذلك انتشرت ظاهرة الاختلاس أيضا ، إلى درجة أنها ظهرت بدوائر الأوقاف إذ ضبط مدير واردات الأوقاف

باختلاسه مبلغ 5 آلاف ربيه 0**(16)** وبهذا فأن ألقاء نظرة على الصحف المحلية الصادرة تكفي لإعطاء صورة واضحة عن مدى انتشار ظاهرتي الرشوة والاختلاس وتقديم مرتكبيها أمام المحاكم وقيام الدولة بتشكيل عشرات اللجان الانضباطية بشكل يستلفت النظر ، لدرجة أن شكلت واحدة منها في مجلس الوزراء والأخرى في وزارة الدفاع 0**(17)**

في الوقت نفسه دفعت هذه الحالة ، إلى انتشار جرائم السرقة وتفنن اللصوص في حوادثها ، ولم ينجو من أيديهم حتى الأماكن المقدسة ، ففي ليلة 20 نيسان 1930 سطا اللصوص على مرقد الأمام الشيخ المعروف في جنوب الكرخ سرقوا كل ماوصلت إليه أيديهم من ستائر وبسط 0(18) واتسعت حوادث السرقة ، إذ شكلت عصابات خاصة بهذا الغرض انتشرت في أماكن عديدة من البلاد وبخاصـــة في البصرة 0 **(19)** عزز نشاطها ماكانت تحصل عليه من الأسلحة المهربة التي غالبا ماكانت تقع بيد الدولة وتعطي لنا أرقام المصادر منها صورة عن ذلك ففي عام 1930 بلغ عدد الأسلحة المصادرة بحدود 1418 مع الأعتدة 0 **(20)**

إلى جانب ذلك شجعت تلك الظروف إلى انتشار الفساد الأخلاقي بشكل غير طبيعي، خاصة في المدن المهمة بغداد والبصرة والموصل 0 إذ عجزت الدولة الحد من انتشار ظاهرة الفحش السري لدرجة أنها اضطرت في عام 1930 إلى إصدار قانونا خاصا بالبغاء ، أجاز ممارسته علنا وخصصت دورا رسمية (المنزول) لهذا الغرض وبلغ عدد التي أجيز منها في السنة نفسها 155 دارا دخلتها 537 مومس وأخضعتهن الدولة للمراقبة المستمرة من قبل الشرطة والصحة بما يكفل صيانة الأمن والصحة العامة 0 **(21)** إلا إن ذلك لم يعالج إلا جزءا محدودا من تلك المشكلة ، بل فتح باب المشكلات على مصراعيه فقد انتشرت حالات تعرض المومسات إلى القتل من قبل ذويهم غسلا للعار ، الأمر الذي دفع عدد كبير منهن العودة إلى ممارسة البغاء السري وسجلت الإحصائيات الرسمية حالات ذلك بـ 982 جريمة أخلاقية 0**(22)** علاوة على ذلك فأن سوء سلوك اغلبهن كان عاملا آخر في وقوع جرائم مختلفة بينهن بلغت 894 جريمة 0 **(23)** كما أدى هذا الانفتاح إلى ازدياد عدد المصابين بالأمراض الزهرية كالسفلس والسيلان التي ارتفعت أرقامها أضعاف ماكان قبل سنوات الأزمة 0**(24)**

في الوقت نفسه فأن الأسباب التي كانت تدفع المومسات إلى ممارسة البغاء هي الأسباب نفسها التي كانت تؤدي إلى حدوث حالات هتك العرض ، وبخاصة المشكلات العاطفية وغلاء المهور التي ارتفعت ارتفاعا فاحشا في سنوات الأزمة ، ولهذا ارتفعت

إحصائيات جرائم هتك العرض من 194 جريمة في عام 1929 إلى 236 جريمة في عام 1930واغلبها كان يقع بين العشائر 0**(25)** علاوة على ذلك فقد شجع انتشار شرب المسكرات ومحلات الرقص والغناء التي كانت ترتادها راقصات أجنبيات إلى انتشار الفحش وبخاصة أن اغلبهن كان يتميز بسوء سلوكهن ومخالفتهن الأنظمة المرعية 0**(26)** لهذا فأن انتشار الفساد الخلقي كان سببا في جعل حالات العثور على اللقيط مألوفة بالمجتمع ، إذ بلغ ماعثرت عليه الجهات الرسمية في عام 1930 بحدود 26 لقيطا0**(27)** وهولا يشكل الرقم الواقعي قياسا لحالة الفساد التي وصلت إليها البلاد 0

من جانب آخر شجعت ظروف الدولة الصعبة إلى فقدان الأمن بانتشار العصابات والأشقياء في المدن المهمة ، إذ تفشت بسبب ذلك جرائم القتل والموت المشتبه به والخطف بشكل ملحوظ 0 بلغت إحصائياتها في عام 1930 بحدود 905 جريمة قتل و 107 جريمة خطف 0**(28)** وكان سببا في ارتفاع الأصوات المطالبة في قطع سبيل المجرمين وإرسال البعثات البوليسية المتخصصة في مختلف الجرائم **(29)** وزيادة أعداد الخفراء الليليين والدوريات الاعتيادية في داخل وخارج المدن علاوة على زيادة قوة الشرطة 0 **(30)**

إن التأثير المبكر للأزمة على المجتم ع عكس بنتائج سلبية بظهور تناقضات وإفرازات عديدة كانت تتضاعف يوما بعد يوم ، إذ انتشرت ظاهرة ألانتحار والمفقودين والمتشردين 0**(31)** كما ارتفعت نسب حالات الأدانه في المحاكم من 56 % في عام 1929 إلى 61 % في عام 1930 0**(32)** ونفذ حكم الإعدام بـ 14 شخصا في عام 1930 0**(33)** كما عجت السجون بالسجناء والموقوفين وارتفعت أعدادهم من 14584 سجين في عام 1927 كأعلى حد قبل الأزمة إلى 17572سجين في عام 1929 والى 20022 سجين في عام 1930 0**(34)**

في الوقت نفسه امتد تأثير الأزمة على جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى وشمل التعليم والصحة والمعتقد أيضا وبخاصة انه قد هيأت العوامل الجانبية المباشرة وغير المباشرة فرصة في مضاعفة سلبياتها 0 فالعقلية التي كان يتميز بها المجتمع العراقي لم تكن في حينها وبنسبه عالية مهيأة في تقبل الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها لعدم وجود حيزا واضحا لذلك في تفكيرها وبخاصة بين وسط المجتمع العشائري الذي شكلت نسبته بحدود 75% من مجموع السكان في عام 1930 0**(35)** إذ كان جل اهتمام ذلك الوسط منحصرا على الناحية الاقتصادية التي كانت تأخذ بحكم مستواه وتفكير ه الأولوية على

النواحي الأخرى ، ولهذا لم يبرمنه أي اهتمام واضح تجاه النواحي الثقافية أو الصحية أو الاجتماعية الأخرى حتى من بين أبناء العشائر الذين شغلوا المناص ب الحساسة في الدولة ، كأعضاء في مجلس النواب أوفي غير ذلك واتضح ذلك الإهمال بشكل خاص في منطقة عشائر الفرات الأوسط ، إذ لم يكن هنال ك أي اهتمام منها نحو المؤسسات التعليمية 0**(36)** حتى التي كان لها دور مهم في تطوير مستواه الاقتصادي فعلى الرغم من قيام الدولة في فتح كلية الزراعة ومنذ عام 1926 بهدف تطوير أبناء العشائر في تعلم أساليب الزراعة الحديثة نجد أن اغلب أبنائهم لم يعيرو ا لها أهمية رغم الخدمات المجانية التي كانت تقدمها الكلية للطلبة 0**(37)** وهذا الوضع كان واحد من الصور البارزة التي أكدت حالة التخلف الثقاف ي عموما والتي ضاعفتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت منها البلاد خلال الأزمة0

من جانب آخر فأن إجراءات الدولة التي وضعتها في معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور كان عاملا إضافيا في تأكيد حالة ذلك التخلف 0 إذ أن البرنامج الذي وضعته وزارة نوري السعيد (آذار 1930ــ تشرين الأول1931) بغلق عدد من المؤسسات التعليمية العالية كجامعة آل البيت ودار المعلمين ودار المعلمين الأولية وكليتي الزراعة والهندسة ، **(38)** وقللت من أعداد طلبة البعثات الخارجية **(39)** 0 وكان ذلك عاملا فتح أمام الجهات الأجنبية تكثيف نشاطها في هذا الميدان بهدف تحقيق أهدافها السياسية والدينية والاجتماعية وغيرها 0 إذ نال التعليم الأجنبي في البلاد الدعم الكبير من قبل الجمعيات والجاليات الأجنبية المختلفة 0 وأسست المدارس الخاصة ومنها الجمعية العراقية الأمريكية في عام 1930على اثر زيارة أدموند الأستاذ في جامعة جورج تاون الأمريكية لدراسة مستوى التعليم في المدارس الكاثوليكية في البلاد كما نشطت الإرساليات الآثورية الأمريكية في الموصل وكركوك والجمعيات الأمريكية أيضا في تأسيس مدارس عديدة في المدن المهمة بغداد والبصرة والموصل وبلغ عدد التي فتح خلال سنوات الأزمة بحدود 21 مدرسة وهو عدد مقارب للمدارس الأجنبية التي فتحت في الفترة الممتدة بين عامي 1921 إلى 1928 وبلغ 22 مدرسة 0**(40)** ولاقت هذه المدارس إلى جانب الدعم المادي الأجنبي ، دعم ومساندة الحكومة العراقية 0وبخاصة بالنسبة لمدارس الأليانس والآثوريين والأرمن التي أخذت تنفق عليها الدولة بسخاء وبخاصة بعد التعديل الذي اجري على ميزانية التعليم في عام1930**(41)** في حين نجد أن النفقات التي كانت تحصل عليها المدارس الإسلامية من الحكومة العراقية كانت ضئيلة جد ا 0**(42)**

الانتداب والدولة والمظاهر :

بحلول العام الثاني للأزمة الاقتصادية العالمية كانت قد تعمقت آثارها بالاقتصاد البريطاني 0 ولهذا اندفعت الأخيرة بخطوات اقتصادية لمعالجة أزمتها 0 إذ ألغت الغطاء الذهبي للباون وأوجدت الكتلة الإسترلينية ونتج عن ذلك اندفاع الذهب من الدول التابعة لها أو المرتبطة بها بشكل غير طبيعي في عام 1931 والذي عزز في النهاية من وضع اقتصادها المتدهور **(43)** كما زاد ذلك من ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصادها ، إذ ضاعفت من احتكارها لتجارة التمر العراقية ، كما احتفظت بمرتبة الأولوية في حجم تجارة الصادرات والواردات العراقية والتي بلغت 80% من بين الشركات التجارية المتعاقدة مع العراق 0 **(44)** كما رفعت من معدل الضرائب التي كانت تستخدمها لنفقات جيشها وانتدابها على العراق بدلا من استخدامها لمعالج ة العجز المتراكم الذي كانت تعاني منه خزينة الدولة مبررة ذلك إلى محدودية الأموال المتوفرة في معالجة المشكلا ت التي تعاني منها الحكومة العراقية في حين أن الضرائب التي حققتها بريطانيا كانت أكثر عبئا عن التي في العهد العثماني للدقة في جبايتها في الأولى 0 **(45)** لذلك كان ابرز ماحققته بريطانيا جراء إجراءاتها الاقتصادية مع العراق أن أصبحت المجهز الرئيس للسوق العراقية بما يعاد ل ثلث قيمة تجارة الواردات 0 **(46)** من جانب آخر كانت سببا في جعل الخزينة العراقية في عجز مستمر بلغ معدل للسنتين الأوليتين للأزمة بما يقارب 5،3 مليون روبية 0 **(47)** الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى إصدار مجموعة من القرارات والتشريعات بهد ف معالجة تلك الأزمة 0 فقد ألغت في تشرين الثاني 1930 وزارتي الري والزراعة ومنحت وزيري الأشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزيرها 0 كما ارتفعت الأصوات مطالبة بإلغاء وزارة المعارف ووزارة الأشغال وربط دوائرهما بالوزارات الأخرى0 **(48)**

من جانب آخر أقرت لوائح قانونية بخصوص تخفيض رواتب الموظفين والمتقاعدين 0**(49)** بل وأصدرت قرارات في إلغاء خدمات عدد كبير من الموظفين والعمال **0(50)** إلا أن هذه القرارات لم تجد طريقها للتطبيق على الموظفين والعاملين البريطانيين أو الشركات الأجنبية الأخرى إذ بقيت على حالها بل تمتعت بامتيازات كبيرة 0 فعلى الرغم من أعداد الموظفين البريطانيين كانت زائدة على الملاك ولم يكن لوجودهم أي مبرر ، لم تتجرأ الحكومة العراقية التدخل أو ألاستغناء ولو بعدد قليل منهم أو القيام بأي إجراء يمس تقليل

رواتبهم التي كانت تفوق ماكان يأخذها نظيره العراقي عدة مرات 0 **(51)** علاوة على حالات بذخهم وتبذيرهم المتجاوزة لحدودها 0**(52)** وعدم شعورهم بالمسؤولية الاقتصادية وتلاعبهم في مقدرات البلاد الاقتصادية خلال الأزمة والتي بلغت حدا لم تتحمله حتى بعض الأوساط المعروفة بموالاتها المكشوفة لبريطانيا 0 **(53)**

في الوقت نفسه على الرغم من أن الذي حققته الحكومة العراقية في إصدارها لتلك القرارات والتشريعات كان عاملا في رفع ايرداتها المالية بأرقام مضاعفة ، وبخاصة بالنسبة للضرائب الكمر كية ورسوم الإنتاج 0**(54)** إلا أن ذلك كان من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي انعكست آثارها السلبية على الجوانب الاقتصادية إذ عمقت من أزمة الشريحة الاقتصادية ، بمضاعفة حالات الإفلاس لدى التجار ، كما اضطر اغلب الملاكين إلى بيع أملاكهم أبخس الأثمان لتسديد ديونهم 0 وقد نشط على أثرها المرابون الجشعون مستغلين حالة التردي الاقتصادي فنزلوا ميدان التجارة واسترهنوا الملاك الزراع وعقاراتهم التي وصلت في بعض الأحيان الى30% كما راجت تجارة العرصات بشكل غير طبيعي حتى أن بعض التجار الموسرين ألفوا في سنوات الأزمة شركات خاصة في هذا الشأن ، **(55)** الأمر الذي كان سببا في عزوف اغلب الملاكين عن مهنة الزراعة وتحولهم إلى الاستثمار العقاري في بغداد بعد أن وجدوا في هذا الميدان المغري شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة 0**(56)**

إلا أن نتائج الإجراءات البريطانية والحكومة العراقية التي عمقت فيها الأزمة الاقتصادية كانت نتائجها السلبية أعمق على الحياة الاجتماعية 0 إذ ضاعفت من تعاطي الرشوة والاختلاس فلم تتمكن الدولة من السيطرة عليهما **(57)** من جانب آخر ارتفعت جرائم السرقة بأرقام غير طبيعية وصلت إحصائياتها المعلنة إلى 3007 جريمة وهذا الرقم فاق ماوقع من السنة الأولى من الأزمة 0**(58)** والتي كان اغلبها في القسم الجنوبي من البلاد ، إذ نشطت فيها سرقة الآثار إلى جانب السرقات الأخرى ، فقد استغل بعض التجار وبخاصة في بغداد حركة التنقيب عن الآثار التي نشطت في منطقة كيش الأثرية وشكلت عصابات في هذا الميدان وغالبا ماكانت تقع مصادمات عديدة بينها وبين شرطة المنتفك 0**(59)**

إلى جانب ذلك انتشرت ظاهرة اللعب بالقمار انتشارا واسعا إذ ارتفعت الأصوات على صفحات الجرائد تطالب الجهات الرسمية الحد من تلك المظاهر **0(60)** من جانب آخر لم تتمكن الدولة من السيطرة على ظاهرة البغاء السري التي انتشرت بشكل ملحوظ في المدن

المهمة **(61)** واستمر حالة العثور على اللقيط **(62)** وتضاعفت جرائم هتك العرض التي ارتفعت أرقامها من 236 جريمة في عام 1930 إلى 251 جريمة في عام 1931 0**(63)**

في الوقت نفسه شجعت ظاهرة الفساد الاجتماعي إلى انتشار تعاطي مخدرات الأفيون وبخاصة وان نشاط تهريبها كان عاملا آخر في انتشارها ، فعلى الرغم من أن الدولة سمحت في تجارتها رسميا إلا أن بعض تجارها التجئوا إلى تجارة التهريب تهربا من الرسوم الكمر كية ، ورغم ذلك فأن ماتمكنت منه الدولة في مصادرة هذه المواد من خلال تجارة التهريب كانت مقاربة في حجمها للتي بلغ في انتشارها في التجارة الشرعية، إذ كانت جرائم تهريبها في ارتفاع مستمر بلغت في عام 1930 بحدود 72 جريمة ارتفعت في عام 1931 إلى 92 جريمة 0 **(64)**

إضافة إلى ذلك فقدت الدولة سيطرتها على الأمن ، إذ كان انتشار العصابات والأشقياء في تزايد مستمر والتي فاق أعدادها عما كان في السنة الأولى من الأزمة والى ارتفاع جرائم القتل والموت المشتبه به والخطف بأرقام زادت عن السنة التي سبقتها فقد وصل أرقام بعض هذه الجرائم إلى الضعف وبخاصة في حوادث الموت المشتبه به إذ ارتفعت من 42 جريمة في عام 1930 إلى 97 جريمة في عام 1931 **(65)** إلى جانب الارتفاع النسبي في جرائم القتل والخطف التي لم تعد أرقامها اقل درجة إذ بلغ ارتفاع الجريمة الأولى من 863 في عام 1930 إلى 966 في عام 1931 وبلغت الثانية 107 جريمة في عام 1930 إلى 106 في عام 1931 وكانت اغلب حوادث الأخيرة تقع بين العشائر 0**(66)** لذا فقد انعكست تلك الجرائم بتصاعد حالات التصادم مابين الشرطة والعصابات والأشقياء والى فقدان حالة الأمن بشكل ملحوظ في المناطق الحدودية من البلاد 0**(67)**

لقد خلفت حالة التصاعد في المظاهر السلبية الاجتماعية إلى تعمق التناقضات والإفرازات الاجتماعية بشكل كبير إذ انتشرت حالات الانتحار والمتشردين بعد التوقف الواضح في دولاب العمل الذي استحوذ على أثره الضيق الشديد في العيش فقد بلغ ماوقع من الحالة الأولى 22 حالة والثانية 91 حالة سيقوا إلى المحاكم بالنسبة للأخيرة وابعد اغلبهم خارج العراق 0**(68)** من جانب آخر ارتفعت حالات الإدانة في المحاكم وبلغ أعداد الذين دخلوا السجن في ذلك العام 20608 سجينا 0**(69)** كما ارتفعت حالات الحكم بالإعدام وبلغت 27 حالة في عام 1931 وهذا الرقم يعادل مرة ونصف لحالات الإعدام التي سبقتها **0(70)**

من جانب آخر انتشرت ظاهرة التسكع في الشوارع والمقاهي بصورة لم يسبق لها مثيل وبخاصة بين الشباب وعلقت جريدة العالم العربي على ذلك بقولها(مئات من المتعلمين قد طرحوا كتبهم وأقلامهم ودفاترهم وغصوا بالشوارع والمقاهي والملاهي يملئون الفضاء صباحا قائلين لماذا تعبنا وتعلمنا وتهذبنا وليس لنا مخرج ولاشغل يطعمنا خبزا) 0 **(71)**

في الوقت نفسه برزت حالة التناقضات الشديدة ففي الوقت الذي خيم الفساد الخلقي على البلاد بشكل ملحوظ قابلتها حالة التناقص الكبير في عدد الحجاج الذي انخفض من 752 حاجا في سنة 1930 إلى 177 حاجا في 1931 واختفى في بعض المدن المهمة وبخاصة البصرة 0**(72)**

التفاقم والانحلال

في عام 1932 بلغ التردي ألاقتصادي الذي عانت منه البلاد ذروته 0 إذ انخفضت أسعار المنتجات الزراعية انخفاضا كبيرا وصل بعضها إلى النصف قياسا للسنة الأولى من الأزمة .**(73)** ولم تسعفها قوانين الدولة الخاصة بتخفيض الرسوم الكمر كي ة . إذ بقي التمر مكدسا في ميناء البصرة **(74)** من جانب آخر انخفضت إيرادات الدولة التي ضاعفتها عوامل عديدة منها:-

أولا ـ القوانين الجديدة التي أصدرتها الدولة في عام 1932 الخاصة بحيازة الأرض الزراعية 0**(75)** والتي كان من ابرز نتائجه ا انتقال ملكية الأراضي الزراعية إلى شيوخ العشائر وكبار التجار على هيئة ملكيات فردية كبيرة بلغت آلاف الدونمات ، تكون على أثرها طبقة جديدة من الإقطاعيين المتغيبين عن الأرض لانشغالهم بمناصب عضويان مجلسي النواب والأعيان والذين سنوا من خلالها قوانين مجحفة وفق ماتمليه مصلحتهم واستندوا في ترسيخ أقدامهم إلى دعامة بريطانيا والموالين لها 0 **(76)** وكانت نتائج ذلك وخيمة على الفلاحين الذين تفاقم وضعهم الاقتصادي جراء الديون المتراكمة والتي تضاعفت لاستمرار الدولة بإصدارها سلسلة من القوانين الجديدة لصالح الإقطاعيين التي جردتهم في النهاية من الأرض والحقوق وأفقرتهم ، الأمر الذي دفع آلاف منهم لانتقال إلى المدينة بحثا عن العمل 0 **(77)**

ثانيا ـ استغلال اليهود الذين شكلو ا شريحة مهمة في المجتمع العراقي **(78)** لحالة الجمود السائد في الأوساط التجارية والكساد وألأنخفاض الكبير في الأسعار ومعانات التجار والملاكين بتورطهم بالقروض المتراكمة وبخاصة وان اغلب البنوك الأهلية وبيوت الحسم

كانت بأيديهم 0 **(79)** علاوة على ذلك فقد سيطروا على السوق السوداء بشكل غير طبيعي ، وبخاصة بعد أن أصدرت الدولة قانونا خاصا بهم 0**(80)** أعطاهم ثقلا واضحا في المجتمع العراقي 0

ثالثا ـ الزيادة الكبيرة في إعداد العاطلين جراء القوانين التي أصدرتها الدولة في عام 1931 الخاصة بتحديد أعداد الموظفين والعمال 0 إذ بلغ مجموع العاطلين عن العمل بحدود 250 ألف عامل باستثناء بغداد 0 **(81)** علاوة على الدور الذي لعبته المؤسسات الأجنبية في حالات الطرد للعمال العراقيين ، إذ بلغ عدد العمال الذين طردتهم تلك المؤسسات في عام 1932 في جمعية عمال الميكانيك وحدها بحدود 5 آلاف شخص وارتفع هذا الرقم في اقل من شهر إلى 6 آلاف ثم إلى 10آلاف قبل نهاية السنة وبالحالة نفسها بالمؤسسات الواقعة في المدن الأخرى الذي كان يقدر بأربعة أضعاف ذلك الرقم 0 **(82)**

لقد هيأت هذه العوامل إلى جانب العوامل السابقة ظروفا سهلة لمضاعفة المظاهر الاجتماعية السلبية بحالة فاقت عنها في السنتين السابقتين من الأزمة الاقتصادية في البلاد 0 سواء في تضاعف أرقام المختلفة أم في فتح ثغرات كبيرة للتدخل الأجنبي في بعض الجوانب الاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر، علاوة على ذلك فقد ضاعفت إلى وضوح التناقضات والإفرازات في المجتمع وبلوغها إلى درجة مؤلمة 0 فقد تجاوزت حالات الجرائم المختلفة حدودها المعقولة قياسا للفترة التي سبقت الأزمة بل وحتى السنوات الأولى من الأزمة أيضا سواء في حالات السرقة والقتل وأشباههما أوفي حالات الانحلال الخلقي 0 إذ بلغت إحصائيات الجريمة الأولى بحدود 3560 جريمة ، إذ انتشر التسليب بالطرقات العامة وسجلت حوادثها 150جريمة في عام 1932 **0(83)** شجعها انتشار العصابات في أنحاء البلاد ، وبخاصة في منطقة الأهوار في جنوب البلاد 0**(84)** فقد اقلق الدولة الحالات المتكررة للتصادم المسلح بين الشرطة والعصابات التي غالبا كانت تسفر عن خسائر جسيمة بالأرواح وبخاصة مع عصابات المنطقة الشمالية التي نشطت بشكل ملحوظ لدوافع متعددة سياسية واقتصادية كحركة الشيخ قيوم السورجي وعصابات الشيخ احمد البرزاني واضطرت الدولة بسبب خطورة هذه العصابات إلى استخدام الجيش والشرطة في مطاردتهم 0 **(85)**

من جانب آخر فقد التجأت الدولة إلى تشديدها وتضييق الخناق على المجرمين عن طريق إرسالها للبعثات البوليسية المتخصصة في كشف الجرائم **(86)** جعل اغلب المجرمين

يلتجئون إلى الأقطار المجاورة هربا من وجه العدالة ولهذا السبب دخلت الدولة في معاهدات مع الأقطار العربية والأجنبية المجاورة حول تسليم المجرمين وبخاصة مع السعودية وتركيا ومصر 0**(87)** وشمل ذلك فيما يتعلق بالأجانب داخل البلاد والذين ارتفع معدل الجرائم التي اقترفوها إلى أضعاف مضاعفة واستخدمت الدولة معها حالات النفي وبلغت في عام 1930 بحدود11 حالة تضاعفت في عام 1932 إلى 1370حالة 0 **(88)**

ولكن رغم إجراءات الدولة التي اتخذتها ضد العصابات والمجرمين إلا إنها بقيت تشكل عاملا واضحا في فقدان الأمن وكان لها الدور في رفع معدل الجريمة 0 إذ وصلت إحصائيات جرائم القتل بحدود 978جريمة وكان اغلبها تقع بين العشائر و بلغت إحصائياتها 667 جريمة من مجموع تلك الجرائم وبالحالة نفسها بالنسبة لحالات الموت المشتبه به وبلغت 75 قضيـة وللخطف بلغت 110 حادثه والمفقودين 14 حالة 0**(89)**

من جانب آخر فقد استفحلت الجرائم الأخلاقية وتفشت ظاهرة البغاء لوضوح أسبابها المتمثلة بضيق العيش وكساد الأعمال ، إذ زاد انخراط المومسات في المباغي العلنية وبخاصة في بغداد إلى درجة أن احد المومسات وجدت بعد حصولها على موافقة أمانة العاصمة في دخولها المبغى العام في بغداد كمومس ، أن تعذرت الأمانة من إدخالها في مباغي العاصمة بسبب ازدحام المحلات المذكورة بالمومسات وقررت إرسالها إلى دور البغاء في البصرة 0 **(90)** في الوقت نفسه فقد تفشى البغاء السري وتجاوز حدوده المعقولة رغم ماوصلت إليه المباغي العامة من حالة الازدحام بالمومسات 0 إذ غالبا ماكانت الشرطة ودوائر البلديات تجري التحقيقات م ع الفتيات المشتبه بهن في ممارسة ذلك الفحش 0**(91)** وبلغ إحصائيات تلك الجريمة 55278 جريمة وفاقت عما كان عليه في السنتين الأوليتين من الأزمة عن معدل الجرائم الأخلاقية والأخرى وبخاصة السرقة والقتل والجرائم المخلة بأمن الدولة 0**(92)**

لقد فتحت حالة التردي الاجتماعي ثغرة إلى الجهات ألأجنبية في زيادة تدخلها في الجوانب الاجتماعية إلى جانب الجوانب السياسية والاقتصادية بشكل واضح عما كان علية في بداية الأزمة 0اذ نشطت البعثات التبشيرية ألأمريكية في إنشاء عدد من المؤسسات التعليمية الجديدة في البلاد 0 والتي كانت تهدف من إنشاءها تحقيق أغراضها المتعددة، فقد شكل عمداء ثمانية كليات يسوعية في الولايات المتحدة الأمريكية جمعية للأشراف على النشاط

التعليمي الأمريكي في العراق كان واحد من نشاطاتها أن فتحت مدرسة ثانوية في بغداد في عام 1932 تحت اسم كلية بغداد نفسها إلى كلية باسم كلية بغداد 0**(93)**

في الوقت نفسه خلقت حالة التردي حالات واضحة من التناقض والإفرازات بشكل أعمق عما كان عليه في سابقتها من سنوات الأزمة 0 ففي الوقت الذي كانت فيه حالة ضيق العيش والعسر المالي قد عم البلاد شمالا وجنوبا ، تجد انه قد ظهرت حالات شاذة تماما إذ ازداد الطلب على المواد الإنشائية لبناء الدور من قبل أغنياء المدن وكبار الملاكين وبخاصة في بغداد رغبة منهم كمحاكاة لطراز المعيشة التي يتمتع بها الخبراء والمستشارين البريطانيين في البلاد فقد أنفقوا على بناء تلك الدور مايزيد على خمسة ملايين من الباونات وبلغت نفقت الواحدة منها عشرات أللألوف من الربيات 0**(94)** ومن التناقضات التي برزت بشكل واضح أيضا ففي الوقت الذي كان فيه العد التنازلي للحجاج منذ بداية الأزمة بشك ل مستمر والذي وصل إلى 58 حاجا في عام 1932 وهو يعادل عشر عدد الحجاج للسنة الأولى من الأزمة ، **(95)** في المقابل انتشرت ظاهرة اليانصيب **(96)** والريسز والقمار وراجت تجارة المخدرات (الأفيون) بشكل واسع لدرجة أصبح تداولها مسموحا به وطبق عليها قانونا خاصا فـي هذا الجانب 0**(97)**

في الوقت نفسه ولدت هذه المآسي حالة الضعف النفسي والتذمر والاستياء من الحياة0 وشجعت هذه الحالة إلى ضعف العقيدة والأيمان لدى اغلب الناس ، واخذوا يلتجئون إلى الخرافات التي لاقت رواجا واسع للخروج من المأزق الذي هم فيه 0 إذ مال البسطاء من الناس إلى مسألة مناجاة الأرواح والشياطين والفال والطيرة وقراءة الطالع اعتقادا منهم أن ذلك سيوفر لهم حلا لبعض مشاكلهم أو انه سيفسر لهم بعض الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية التي كان من الصعب على عقولهم إيجاد حلا لها أو لإزالة المخاوف والوساوس والسحر الذي اخذ جزءا كبيرا من عقليتهم فكانوا لاينجزون عملا حتى يعرفوا مستقبلهم فيه عن طريق من يكشف لهم من الدجالين والمشعوذين الذين يستنزفون عقولهم وأموالهم بشكل يجعلونهم أسيرين لأقوالهم إذ يستنجزون أداء إعمالهم بأعمال خرافية اعتقادا منه م أنها ستخلصهم من مشكلات وقعوا في شراكها وامتدت هذه الخرافات لتصل إلى عقول الوسط الثقافي من الناس أيضا وبخاصة في مسألة مناجاة الأرواح التي لاقت رواجا وقبولا واسعا في المجتمع واحد من تلك النماذج أن المحامي سليمان فيضي احد محامي البصرة ادعى أن له القدرة في

تحضير أرواح الشخصيات المهمة من الوسط السياسي في البلاد واستطاع أن يستقطب أعداد كبيرة من الناس في هذا الميدان 0 **(98)**

إلى جانب ذلك امتد تأثير هذه الأمور لتصل إلى مسائل الصحة والمرض ، فأعتقد العامة من الناس أن شفاء المريض لايتم إلا بزيارة إلى رجال الدين حسب المعتقد كالملا أو القس أو الحاخام أو زيارتهم للمساجد أو الدور المقدسة أو القبور أو ماشابه ذلك ، فكانوا ضحية لتلك الخرافات 0 ففي عام 1933 توفي احد طلبة ثانوية بغداد على يد احد أولئك الدجالين بعد أن سجنه وعذبه اعتقادا من والدته انه سيشفيه من مرض عقلي أصيب به 0 **(99)** وشبيهات تلك الضحايا امتدت إلى مسائل والأطفال والتي تكاد لاتحصى إعدادها وفنونها والتي أدت إلى نتائج وخيمة في حدوث حالات من الوفيات الكبيرة بين الأطفال 0 ففي البصرة وحدها بلغ ماسجلته الإحصائيات الرسمية لأعداد الوفيات بين الأطفال خلال سنوات الأزمة 8707 طفلا وهي لاتشكل المعلومات الصحيحة للخلل في تسجيلها 0 في حين لم تتجاوز أعداد الولادات فيها في الفترة نفسها عن 3775 طفلا 0**(100)**

نهاية الأزمة وآثارها

بحلول عام 1933 وعلى اثر السياسة الاقتصادية الجديدة التي سلكتها الدول الكبرى ، انعكست نتائج ذلك على الحياة الاقتصادية وألأجتماعية بنوع من التحسن وبخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والدول الأوربية الأخرى 0**(101)** إذ تحسنت أسعار المنتجات الزراعية وحركة تصديرها إلى الأسواق الخارجية ، وهذا ماحل في العراق أيضا 0**(102)** ولكن على الرغم من أن حالة التحسن في هذا الجانب كانت سريعة نسبيا إلا أن تأثيرها على زوال المظاهر الاجتماعية السلبية كان بطيئا في البلاد ويرجع سبب ذلك الى مايلي :

أولا ـ استمرار بعض مظاهر الأزمة الاقتصادية في جوانب الحياة الاقتصادية ، إذ كانت هناك حالات إفلاس مستمرة بين وسط التجار ، وسجلتها الإحصائيات في السنوات 1933و1934و1935 بحدود 13 ، 15 ، 12 حالة 0**(103)** كما بقيت ظاهرة البطالة مستمرة ودون معالجة وبخاصة بالنسبة للفلاحين والعمال ، إذ اضطر بعض أصحاب المكابس الى تعطيل أعداد كبيرة من العمال وصل في عام 1934 الى نصف أعداد العاملين في مكابسهم في الوقت الذي رافق ذلك حالة الكساد الكبير في الأعمال 0 **(104)**

ثانيا ـ حالة التطبع الذي اكتسبه المجتمع العراقي على المظاهر الاجتماعية السلبية التي كانت قد تعمقت تدريجيا بمرور الوقت مع حالة تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد أن أصبحت حالة مألوفة تكاد أن تكون جزءا من حياتهم اليومية تركت بدورها بصمات مؤثرة كان من الصعب زوالها بسهولة ولهذا فقد بقيت تلك المظاهر السلبية حالة واضحة تكاد لايختلف البعض منها في أرقامها عن ماكان في سنوات الأزمة الاقتصادية 0 إذ خلقت حالة فقدان الصبر على احتمال قسوة الحياة الى ظهور حالات عديدة من الانتحار 0**(105)** كما استمرت المباغي العلنية ولم تفكر الدولة بغلقها بل بقيت مفتوحة ولم تطرح قضية إلغائها إلا في عام 1936 0 **(106)** كما استمرت حالة انخراط المومسات في تلك المباغي 0**(107)** في الوقت نفسه استمر ماكان يقع في تلك المباغي من جرائم مختلفة التي كانت تتكرر أسبابها وبخاصة في مسألة غسل العار وتعدي المومسات على الزبائن0 **(108)**

من جانب آخر استمرت جرائم السرقة وجرائم المخلة بأمن الدولة والقتل وعكست حقيقة ذلك ماسجلته الإحصائيات الرسمية عن أعداد السجناء 0فلم يكن هناك سوى انخفاض نسبي في أعدادهم ، إذ بلغ أعداد الداخلين للسجن في عام 1933 بحدود 20976 سجينا وانخفض جزئيا في عام 1934 الى 12521 سجينا وهذه الأرقام تشكل قياسا الى ماسجلته الإحصائيات في الأعوام 1929و1930و1931و1932 وبلغت 17572 و20022و20208و21872 سجينا في تلك الأعوام حالة مقاربة نسبيا والتي تفسر عن ظاهرة استمرار الجرائم المختلفة 0 **(109)**

وعلى الرغم من أن حالة العد التنازلي في أرقام الجرائم تعكس عن اختفاء كثير من الظواهر الاجتماعية السلبية ألا أن آثار البعض منها بقيت مستمرا لفترة زمنية طويلة بعد نهاية الأزمة الاقتصادية العالمية ولكن جاءت نتيجة هذا التباين في بناء المجتمع العراقي بالنسبة لشرائحه الاجتماعية سواء في حجم أو دخل هذه الشريحة أو تلك من جهة أو في أقسام المجتمع الثلاث من جهة أخرى ، إلى التباين في تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية على الواحد من تلك الشريحة أو القسم عن الأخرى 0 إذ كانت الأزمة اشد وطأة على الطبقة الوسطى عن ماحل على الطبقة العليا 0 بسبب الدخل المحدود للأولى وما كانت تعاني من شظف العيش ، التي قد شكلت نسبتها جزءا كبيرا من المجتمع العراقي 0

المختصرات

د0 ك0 و 0ب0 دار الكتب والوثائق بغداد

م0 و0 ب0 مركز وثائق البصــرة

س0م0 ب0 سجلات محافظة البصرة

س0ب0ب0 سجلات بلدية البصــرة

س0ب0م 0 سجلات البلاط الملكــي

هوامش البحث

(1) الخارجية والتطور الاقتصادي 1869 - 1958 ، جـ 2 ، بيـروت ، 1965 ، ص ص 141 - 142 و146 - 147 و 150 0

(2) هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، بغداد ، 1946 ، ص121 0

(3) المصدر نفسه 0

(4) بلغ معدل انخفاض أعداد المجتمع البدوي في العراق من 293 ألف نسمة في عام 1905 إلى 234 ألف نسمة في عام 1930 ، في حين كانت الزيادة الحاصلة في للتفاصيل ينظر رونوفن بيير ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة نور الدين حاطوم ، ط 3، دمشق ، 1988 ، ص ص 261 – 276 0 وينظر كمال مظهر احمد ، (العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933) ، آفاق عربية العدد 7، 1983 ، ص19 وما بعدها 0

(5) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص 23 0

(6) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة المجتمعين الريفي والمدني في الفترة نفسها أن بلغت للأول من 1324000 نسمة إلى 2246000 نسمة وللثاني من 532 ألف نسمة إلى 798 ألف نسمة ، محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص 53 0

(7) هاشم جواد ، المصدر السابق ، ص18 0

(8) بقيت الحبوب والتمر رغم النزيلات الكبيرة في أسعارها مكدسة في الموانـي العراقية وبخاصة التمر التي كانت تشكل تجارته في العراق ثلثين أو أربع أخماس صادرات العالم 0 إذ اضطر معظم أصحاب المكابس وبخاصة في البصرة إلى غلق مكابسهم لبقاء كميات كبيرة منه مكدسة في الميناء بحيث أن مجيء 100 باخرة تجارية إلى الميناء خلال يومين لم يؤثر على أسعاره ولو نسبيا 0 العالم العربي العدد 1850 في 1930/3/26 والعدد 1923 في 1930/8/3 والعدد 2006 في 1930/9/23 وينظر محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ،ص 139 0

(9) بلغ معدل قيمة البضائع لعام 1929 بحدود 56448285 ربيه للصادرات و 98232840 ربيه للواردات انخفضت اثر الأزمة في سنتها الأولى إلى 40712642 ربيه للصادرات و 71381615 ربيه للواردات 0 متي عقراي ، العراق الحديث ، بغداد ، 1936 ، ص 142 0

(10) بلغت مظاهر إفلاس التجار حدا غير طبيعيا ، فقد وصلت أعدادهم مابين تشرين الثاني 1929 إلى مايس 1930 بحدود 71 تاجر توقف عن الدفع بلغ أعدادهم بالعاصمة وحدها 48 تاجر في حين لم يصل أعداد المفلسين في عام 1928 عن 8 اجر وفي عام 1929 عن 17 تاجر 0 مجلة لغة العرب جـ 2 سنة 9 - 1931 ص 156 وجـ5 سنة 8 - 1930 ، ص ص 400 - 401 0

(11) العالم العربي العدد1997 في 1930/9/12 والعدد 2128 في 1931/2/19 والعدد 2392 في 1931/12/31 وينظر العراق العدد 3056 في 1930/4/21 والعدد 3059 في 1930/4/24 والعدد 3269 في 1930/12/30 والعدد 3337 في 1931/3/23 0

(12) العالم العربي العدد 1763 في 1929/12/10 والعدد 1772 في 1929/12/20 والعدد 1801 في 1930/1/28 والعدد 1809 في 1930/2/5 والعدد 1810 في 1930/2/6 والعدد 1812 في 1930/2/8 والعدد 1822في 1930/2/20 0

(13) العالم العربي العدد 1960في 1930/8/27 0

(14) كمال مظهر احمد ،المصدر السابق ،ص26 0

(15) منتشاشفيلي 0أ0م ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، بغداد ، 1978 ، ص 189 0

(16) العراق العدد 3057 في 1930/4/22 وينظر مجلة لغة العرب جـ 2، سنة9 ، 1931 ، ص158 0

(17) العراق العدد 3062 في 1930/4/28 والعدد 3281 في 1931/1/13 والعدد 3291في 1931/1/25 والعدد 3293 في 1931/1/27 وينظر العالم العربي العدد 2094 في 1931/1/10 والعدد 2107 في 1931/1/25 وينظر م0 و0ب0 ، س0 م0 ب0 ملفه رقم 2641 (موظفو المالية 1930) و 16 و 22 و 27 وينظر م 0و0 ب 0 ، س 0م0ب0 ملفه رقم 10563 (جباية ضريبة الأملاك 1931) و1و2 0

(18) العراق العدد 3057 في 1930/4/22 0

(19) العالم العربي العدد 2035 في 1930/10/25 وينظر العراق العدد 3221 في 1931/3/4 وينظر م0و0ب0 ، س0م0ب0ملفة رقم 4599 (سرقات 1929-1931) و3-6 وينظر م0و0ب0 ، س0م0ب0ملفة رقم 7532(سرقة أموال قطار 1930 -1931) 0

(20) الحكومة العراقية ، المصدر السابق ، بغداد ، 1932 ، ص59 0

(21) المصدر نفسه ، ص ص66-67 0

(22) المصدر نفسه ،ص56 0

(23) المصدر نفسه ، ص 58 0

(24) بلغ عدد المصابين في عام 1926 بمرض السفلس 6939 والسيلان 6085 كأعلى نسبة قبل الأزمة ، في حين سجلت الإحصائيات حالات الإصابة في السنة الأولى من الأزمة في عام 1929 بحدود 14184 بالسفلس و8614 بالسيلان 0 متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص 228 0

(25) الحكومة العراقية ، المصدر السابق ، ص45 0

(26) المصدر نفسه ،ص66 0

(27) المصدر نفسه ، ص67و59 0

(28) المصدر نفسه ، ص ص53– 54و59 0

(29) العالم العربي العدد1879في1930/4/30 والعدد1900 في1930/5/25 0

(30) رفعت الدولة ميزانية الشرطة من 8186280 ربيه في عام 1929 الى8237500 ربيه في عام 1930وتخصيص مبالغ جديدة بلغت 51220 ربيه في العام نفسه إضافة إلى زيادة قوة الشرطة بتعيين 570 شرطي إلى جانب القوة السابقة 0 الحكومة العراقية ، المصدر السابق ، ص53 0

(31) المصدر نفسه ،ص58 0

(32) العالم العربي العدد 2035 في 1930/10/52 0

(33) الحكومة العراقية، المصدر السابق ، ص58 0

(34) الياهور دنكور ، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، بغداد ،1936 ،ص 268 0

(35) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص35 0

(36) بلغ مجموع المدارس المفتوحة في منطقة الفرات الأوسط في عام 1929 في الحلة وكربلاءوالنجفبحدود38مدرسةكانت الأخيرةاعلى عدد لم تزد مدارسها عن 16 مدرسة وبلغ أعداد الطلبة بحدود 2247 طالب من ضمنها212 طالبة فقط ولم تبلغ الزيادة في عام 1930 سوى1715 طالب و6 مدارس فقط لمناطقها الثلاثة 0الحكومة العراقية ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات من 1924 – 1938 ، بغداد ، 1938 ، ص1 0

(37) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، بيروت ، 1938 ، ص 199 0

(38) خليل إبراهيم احمد ، تطور التعليم في العراق 1869 – 1932 ، ط 1 ، البصرة ، 1982 ، ص 282 0

(39) الياهور دنكور ، المصدر السابق ، ص597 0

(40) غانم سعيد ، التعليم الأهلي في العراق ، بغداد ، 1970 ،ص ص92–96 0

(41) عدلت ميزانية التعليم في عام 1930 عنه في عام 1929 من 278850 ربيه إلى 288075 ربيه 0 0الحكومة العراقية ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسن ة 1933 – 1934 ، بغداد ، 1934 ، ص1 0

(42) طالب مشتاق ، أوراق أيامي 1900- 1958،جـ 1 ،ط2 ، بغداد، 1989،ص203 0

(43) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة ، 1949 ، ص 358 0

(44) طالب جاسم محمد الغريب ، ميناء البصرة دراسة تاريخية 1915 – 1956 ، البصرة ، 1984 ، ص24 0

(45) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة 1900 – 1950 ، ترجمة سليم طه التكريتي، ط1، بغداد، 1988 ، ص312 0

(46) نوري عبد الحميد خليل (خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية 1929– 1941) ، المؤرخ العربي ، العدد 22 ، 1982 ، ص173 0

(47) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص 57 0

(48) محاضر مجلس النواب اجتماع سنة 1930 ، ص232 و255 0

(49) المصدر نفسه ، ص130و266–272و354 0

(50) للتفاصيل ينظر المصدر نفسه ، ص ص 266– 272 و354 وينظر د 0ك0و0ب0 ، ملفه رقم 311/1785 ،س0ب0م0 مصور ميكروفيلم (العمال وشؤونهم) و4ص ص 18- 20 وص29 0 وينظر العراق العدد 3247 في 1930/12/4 والعدد 3272في 1931/1/2 0 وينظر العالم العربي العدد 2290 في 1931/9/1 والعدد2234في 1931/6/26 والعدد 2289 في 1931/8/30 والعدد2322 في 1931/10/7 0 وينظر صدى العهد العدد 4في 1931/7/8 0 وينظر منتشاشفيلي ، المصدر السابق ، ص ص279 – 280 0 وينظر طالب جاسم محمد الغريب ، المصدر السابق ، ص144 0

(51) الحكومة العراقية ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة لسنة 1939 – 1940 ، بغداد ، 1941 ، ص38 0 وينظر محاضر مجلس النواب اجتماع سنة 1930 ، ص 249 0 وينظر ستيفن همسلي لون كريك ، المصدر السابق ، ص 303 0

(52) شيد البريطانيون في عام 1931 بناية كبيرة للميناء كلفت الحكومة العراقية مبالغ كبيرة لدرجة أن الكولونيل وارد مدير الميناء اعترف بمخالفتها للضرورة الاقتصادية فضلا عن ذلك فقد أقيم حفلا لذلك بلغت تكاليفه 135 ألف ربيه 0 وفي عام 1932 ازدادت هذه التجاوزات حدودها إذ صرفت مؤسسة الميناء 33675 دينار لثلاثين موظفا أجنبيا على شكل رواتب و 4946 دينار دفعتها لصندوق تقاعد الموظفين البريطانيين لحسابهم مع مبالغ أخرى صرفت لأغراض الراحة

والسكن لهم 0 كمال مظهر احمد ،المصدر السابق ،ص 29 و53 0الأيام العدد 57 في 1934/5/9 وينظر الأهالي في 1933/6/12 0

(53) العراق العدد 3936 في 14 /19320/12 0

(54) بلغ المستحصل من الضرائب الكمر كية ورسوم الإنتاج لعام 1930 بحدود 276 لك ربيه وهذا الرقم أضعاف مااستحصل خلال الحرب العالمية الأولى البالغ 54 لك ربيه 0 منتشاشفيلي ، المصدر السابق ، ص 217 0

(55) العالم العربي العدد 2240 في 1931/7/4 والعدد 2299 في 1931/9/11 والعدد 2370 في 1931/2/2 0 وينظر الأيام العدد 22في1930/2/27 والعدد 23في 1930/3/1 0

(56) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص 305 0

(57) الحكومة العراقية ، التقرير الإداري لمديرية الشرطة العامة لسنة 1931 ، بغداد ، 1933 ، ص 52 0

(58) المصدر نفسه ،ص 54 0

(59) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة 1931 ، ص60 0

(60) المصدر نفسه ،ص45و64 – 65 0

(61) م0و0ب0 س 0م0ب0 ملفه رقم 2123 (السجناء في عام 1931) كتاب دائرة بلدية البصرة الرقم 3479 في 1931/11/30 إلى مديرية لواء البصرة 0

(62) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة 1931 ، ص59 0

(63) المصدر نفسه ،ص 54 0

(64) المصدر نفسه ،ص 55 0

(65) المصدر نفسه ،ص 56 0

(66) المصدر نفسه ،ص 52 و54 0

(67) المصدر نفسه ،ص 60 0

(68) المصدر نفسه ،ص 57 0

(69) الياهور دنكور ، المصدر السابق ، ص 268 0

(70) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة 1932 ، ص56 0

(71) العالم العربي العدد 2251في 1931/7/17 0

(72) الحكومة العراقية ، التقرير الإداري لمديرية الشرطة العامة لسنة 1932 ، ص45و64و65 0

(73) وصلت أسعار المنتجات الزراعية وبخاصة التمر إلى حدوده الدنيا قياسا للسنة الأولى للأزمة ، إذ بلغ انخفاض أسعار الأنواع المعدة للتجارة وهي الحلاوي والخضراوي والزهدي والساير في عام 1929 من (6485،7565،8606،12970) إلى (20500، 4524، 3538، 3268) في عام 1932 0 الياهور دنكور ، المصدر السابق ، ص ص 784 – 785 0

(74) خفضت الدولة الرسوم الكمر كية على تجارة منتجات التمر بنسبة 1% 0 مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص90 0

(75) كلفت الحكومة العراقية الخبير البريطاني اونست داوسن بمعالجة مشكلة ملكية الأراضي فير عام 1929 وقدم هذا الخبير في عام 1932 تقريرا تحت عنوان كيفية التصرف بالأراضي والمسائل المتعلقة بذلك ، طبع في بغداد عام 1932 تضمن دراسة تفصيلية عن القوانين الخاصة بملكية الأراضي 0

(76) كايلين ام لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة حامد الطائي و د 0 حطاب صكار العاني ، بغداد ، 1963 ، ص87 0

(77) عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف إلى المدن في العراق ، بغداد ، 1958 ، ص ص 60- 63 و 164 - 170 0

(78) للتفاصيل عن دور اليهود السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري وغير ذلك 0 ينظر علي إبراهيم عبده وخيرية قاسميه ، يهود البلاد العربية، بيروت ، 1971 ، ص ص 1–15 و47 – 48 و54 – 55 وينظر خلدون ناجي معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921 – 1952 ،جـ2 ، بغداد ، 1976 ،ص69و73– 74 و78 و87 و89 و92-93و104 0 وينظر صادق حسن السوداني ، النشاط الصهيوني في العراق 1914- 1952، ط2 ، بغداد ، 1980 ، ص23 0 وينظر فاضل البراك ، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق ، بغداد ، 1984،ص61-72 0

(79) لقد كان أصحاب اغلب البنوك الأهلية وبيوت الحسم (الوسيط بين رجال الأعمال والبنوك) بأيدي اليهود بشكل يستلفت النظر وبخاصة وقد ساهم الانفراد بذلك انه لم يكن في العراق حتى سنة 1938 قانون يقيد أعمال البنوك ويخول مراقبتها من قبل الحكومة أو إخضاعها لقيود قانونية خاصة ويحدد أعمال أي شخص يزاول أعمال البنوك التجارية من جهة ولكون أن المسلمين حتى وقت قريب اعتبروا الفائدة رباء" محرما في حين أن اليهود استحلوا ذلك من جهة اخرى 0 سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص ص 447- 449 0

(80) أصدرت الدولة قانون الطائفة الإسرائيلية رقم 77 لسنة 1931 والنظام الملحق رقم 19 لسنة 1931 الذي منح اليهود امتيازات قانونية ومالية بوجه خاص 0 حامد مصطفى (مدد الصهيونية من الأوقاف العراقية) آفاق عربية العدد9 سنة 1978 ، ص ص 73 - 75 0

(81) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبداية التحرك ،بيروت، 1981 ، ص50 0

(82) العالم العربي العدد 2541 في 1932/6/16 0والعدد 2559 في 1932/7/7 وينظر الآخاء الوطني العدد 2493 في 6/27/ 1932 والعدد 2500 في 1932/7/4 وينظر الاستقلال العدد 2411 في 1933/1/11 0

(83) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة 1932 ، ص53 0

(84) م0و0ب0 ، س 0م0ب0ملفة رقم4088(استخبارات 1932) كتاب لواء البصرة 619 في 1932/11/16 إلى مديرية شرطة لواء البصرة 0

(85) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة 1932 ، ص ص 50 - 51 0

(86) العالم العربي العدد2504 في 1932/5/10 والعدد 2506 في 1932/5/12 0

(87) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ 1 ، ط 5 ، بيروت ، 1978 ، ص ص 118 – 134 وص ص 126 – 130 وص ص 169 – 136 0

(88) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة 1932، ص 46 0

(89) المصدر نفسه ،ص51 و54 0

(90) م0و0ب0 ، س 0م0ب0ملفة رقم 2223 (ملفه المومسات 1932) كتاب مديرية شرطة لواء البصرة 253 في 1932/1/27 إلى بلدية البصرة 0

(91) م0و0ب0 ، س0م0ب0ملفة رقم3671(البغاء السري 1932) 0

(92) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة 1932، ص ص 50 - 61 0

(93) خليل احمد إبراهيم ،، المصدر السابق ، ص282 0

(94) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص304 0

(95) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة 1932، ص39 0

(96) الرقيب العدد 42 في 1932/12/14 0

(97) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة 1932، ص53 0

(98) م0و0ب0 ، س0م0ب0ملفة رقم 4363 (مناجاة الارواح1932) 0

(99) للتفاصيل ينظر متي عقراوي، ، المصدر السابق ، ص ص 268ــ 271 0

(100) الحكومة العراقية ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات 1928 – 1929 إلى 1934 – 1935 ، بغداد ، 1936 ، ص 10 0

(101) بييررونوفن ، المصدر السابق ، ص ص 275 –293 0

(102) العالم العربي العدد2494 في 1932/4/29 والعدد 2508 في 1932/5/15 0

(103) الياهور دنكور ، ، المصدر السابق ، ص1026 0

(104) الأيام العدد 73 في 1934/8/29 0

(105) الرقيب العدد 164 في 1934/5/9 0

(106) متي عقراوي، ، المصدر السابق ، ص230 0

(107) م0و0ب0 ، س0م0ب0ملفة رقم 2223 (ملفه المومسات 1933) 0

(108) م0و0ب0 ، س0م0ب0ملفة رقم 2804 (ملفه حكم الإعدام 1933) 0

(109) الياهور دنكور ، المصدر السابق ، ص 268 0